عولمة القّيم بين الخصوصية والعالمية

د.سامية صالحي
أستاذة محاضرة ب
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية
جامعة الجزائر3

Résumé

Ce thème relève d'une question générale qui concerne la relation qu'il y'a entre la mondialisation et les valeurs.Est-ce que la mondialisation tend à universalisé les valeurs humaines communes et pour cela elle est un héritage mondiale ; ou elle veut imposer les valeurs occidentales pour unifié les différents pôles de la vie humaine que ce soit économique, politique, sociale et culturelle. En tentant l'uniformisation des valeurs qui règlent et gèrent ces domaines par un modèle de valeurs propre à l'occident, centré sur l'utilité,le matérialisme et la raison, elle est perçu comme offense à l'identité et aux valeurs propre des société.

الكلمات المفتاحية : العولمة ، القيم ، الخصوصية ، العالمية ، نموذج للقيم الغربية .

مقدمة :

شهدت العشريات الأخيرة من القرن العشرين، وبدايات القرن الواحد والعشرين، اهتماما كبيرا بظاهرة ما اصطلح على تسميته بالعولمة، تحليلا وتفصيلا وتمحيصا للدوافع والأهداف والآليات، من منطلقات منهجية وتاريخية ومعرفية، ومن زوايا سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية، وبأبعاد داخلية وجهوية وإقليمية ودولية وعالمية، وأثارت الظاهرة تعدد المواقف وتناقضها واختلاف الرؤى والتناولات، بين التأييد والتشكيك وبين القبول والرفض، وحتى بين الاهتمام والإهمال.

وكان من بين الموضوعات التي أثيرت ولا زالت تثار على أكثر من صعيد قضية علاقة العولمة بالقيم، من حيث مدى ارتباط العولمة بالجوانب القيمية، وطبيعة القيم التي تدعو إليها وتعمل على تعميمها.

ترتبط العولمة[1] بالقيم بدرجة أو بأخرى، فتثير إشكالية عامة تتعلق بمدى ارتكازها على القيم وإنكانت هناك قيم للعولمة يراد فرضها، وتنبع هذه الإشكالية من منظور أعمق يتعلق بمدى عالمية القيم ومدى خصوصيتها، والاختيار بين أحد الجانبين يحدد ويتحدد كذلك بالموقف من العولمة في حد ذاتها، بين اعتبارها ظاهرة تعبر عن مرحلة جديدة في تطور النظام

الرأسمالي ومن ثم مرحلة هيمنة وسيطرة بآليات ومجالات جديدة أو مستحدثة، وبين اعتبارها مرحلة من مراحل تطور الإنسانية ومن ثم مرحلة تبادل وتواصل وتكاثف للعلاقات العالمية.

كان الدافع الى كتابة هذا المقال وجود اختلاف في وجهات النظر بين الباحثين والكتاب، ومن ثم للمواقفين مؤيد ومخالف للعولمة ومن ورائها خلاف حول عالمية القيم وخصوصيتها، ثم مع مرور السنوات أصبح التوجه أكثر الى التأكيد على عالمية القيم، مما يثير تساؤلات عن معنى ذلك، فهل تحمل العولمة مشروعا لجعل القيم العالمية تسود أم مشروعا لجعل قيم خاصة تصبح عالمية؟ وبالتالي لا يمكن الإجابة قبل التطرق إلى ماهية القيم، وضرورتها ومكوناتها. ومن ثم مدى إمكانية أن تكون عالمية أو خاصة، ثم نتطرق إلىالقيم المرتبطة بالعولمة لتبيان محتواها ومرتكزاتها والتي من خلال استظهارها يتجلى مدىعالميتها ومدى خصوصيتها.

أولا–القيم بين اللغة والاصطلاح:

تحوي القيم أهمية كبيرة، بالنسبة للفرد والمجتمع والدولة، فهي تحدد معالم الأيديولوجية أو الفلسفة العامة للمجتمع، وهي من المعالم المميزة للثقافات، حيث تقوم بتوجيه السلوك والأحكام، كما تشكل الغايات المثلى التي يسعى الإنسان إلى تحقيقها، ولها أهمية محورية تربوية ونفسية وسلوكية واجتماعية –عامة–. كما تحدد القيم معايير المقبول والمرفوض في المجتمع، وتشكل سلوك الفرد وتعامله الاجتماعي وتؤثر حتى على توافقه النفسي، كما تبرز أهميتها أكثر في إطار الصراع القيمي أو عدم الاتساق القيمي لدى الفرد، الذي يؤدي إلى حدوث اضطرابات في الشخصية واختلال في التوافق الاجتماعي.

القيم لفظ قديم في اللغة، لكن دلالته الاصطلاحية حديثة في اللغة العربية، إن لم نقل جديدة تماما، كونها ليست نتاجا للمنظومة اللغوية العربية، وإنما استجابة لترجمة اللفظ الأجنبي لغة واصطلاحا.

تورد المعاجم اللغوية العربية مجموعة من الدلالات لكلمة قيمة، غير أنها تفتقدلمفهوم القيم بالمعنى الحديث– كمعنى معياري تقيّم به التصرفات الإنسانية–فيحوي معجم «**لسان العرب**» مادة «**قوم**» بمعنى القيام، الذي هو نقيض الجلوس، وقال « **ابن العرابي** « أن القامة جمع قائم، ومعنى القيام هو العزم، وقد يأتي القيام بمعنى المحافظة والإصلاح، كما يأتي بمعنى الوقوف والثبات. إن القيم وفق معاجم اللغة جمع لكلمة قيمة، وتُظهِر الأصول اللغوية أنها مشتقة من الفعل» ق وم «[2]الذي تتعدد موارده ومعانيه، فقد استخدمت العرب هذا الفعل ومشتقاته للدلالة على معان عدة مثل الديمومة والثبات لأنه يدل على القيام مقام الشيء، ومثل الصلاح والاستقامة « ما له قيمة بصلاحه ومثل السياسة والرعاية.»[3]ويأتي القيم – بفتح القاف وكسر الياء – مصدر الفعل قام، ومعناه الاستقامة، والقيمة هي ثبات الشيء ودوامه، فهي ترد بمعنى الأمر الثابت الذي يحافظ عليه المرء ويستمر عليه.[4]

إن مصطلح القيم في الفكر العربي المعاصر يختلف اختلافا بيِّنا عن تداوله بالمعنى القديم، وهذا الاختلاف بين المعنى القديم والمعنى الجديد – الذي هو ترجمة للكلمة الأجنبية –هو الذي أضفى نوعا من الاضطراب المفاهيمي.كما ونجد في الوقت نفسه أن الاجتهاد الشخصي للكتاب والباحثين قد تم من دون الاستناد إلى المحاكمة العلمية. فالذي حدث هو انتقال باللفظ من المعنى التجاري الاجتماعي إلى المعنى الأخلاقي، وهذا الانتقال لم يكن من قبيل التطور اللغوي المواكب للتطور الموضوعي للعالم العربي الإسلامي، وإنما المواكب للتطور الموضوعي للعالم الغربي، فدخول مفهوم القيم إلى المجال اللغوي العربي كان للحاجة لإيجاد مقابل لغوي للفظ الأجنبي. إن لفظ القيم غير موجود لدى

العلماء العرب والمسلمين قديما وإنما كانوا يستعملون لفظ الأخلاق للتعبير عن ذلك المعنى.

أما مفهوم القيم في اللغات الأجنبية فهو حديث فيها، ويعبر عنه في اللغة الفرنسية بكلمة «valeur ”وفي اللغة الإنجليزية بكلمة “ value »، وتدل في أصل معناها اللاتيني valesمعنى أن تكون قويا أو أن تكون شجاعا، وعلى الشجاعة في القتال، ثم تطور معناها لتدل على ما يساويه الشيء أو الشخص، ثم على ثمن الشيء، ويستعمل علماء الرياضيات كلمة القيمة للدلالة على العدد.[5]

وأول استعمال لمفهوم القيمة كان في مجال الأخلاق في اللغة الفرنسية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وأضحت القيمة الأخلاقية تشير إلى حكم شخصي يتطابق بدرجة ما مع ما يراه المجتمع خيرا بإطلاق.[6]

يصعب الوقوف على الدلالات الاصطلاحية للقيمة وما تتضمنه من معان عند من يستعملونها كافة، حيث تنوعت المعاني الاصطلاحية بتنوع المجال الذي يدرسها وبحسب النظرة إليها.ومن ذلك نجد اختلاف تعريف القيم من باحث إلى آخر، وتناولها في بعدها التنظيري الفلسفي وفي حقيقة واقعها ووجودها العملي، تحليلا وتفسيرا وبيانا، بناء على عدة أطر، منها المجال الذي تنتمي إليه، اقتصاديا كان أو فلسفيا، أو دينيا ... حيث تعددت العلوم التي تناولت القيم، ففي مجال الاقتصاد، لديها عدة معاني خاصة بالاقتصاد، « صلاحية الشيء لإشباع حاجة « أي « قيمة المنفعة «، وهي» ما يساويه متاع حين يستبدل بغيره في السوق فهي تقدير الشخص لهذا المتاع أو تقدير الجماعة لما يتبادل بين أفرادها»وهي» قيمة المتاع وقيمة المبادلة « ونظرا لكثرة استخدام مفهوم القيمة في علم الاقتصاد سمي:» علم القيمة « وظهرت مصطلحات كقيمة الإنتاج وقيمة الاستهلاك.

أما في مجال الفلسفة فالقيم تعد جزء من الأخلاق ومن الفلسفة السياسية، فمهمة الفلسفة تستند إلى أساس قيمي، سواء في اتجاهها إلى النقد أو الإبداع، فهي تبرر المبادئ وتكشف الافتراضات، وتناقش القيم الرئيسية، ظاهرة أو خفية، وراء مشكلات الثقافة السائدة. فتوضح معنى الحياة للفرد والجماعة، فالفلسفات المثالية تصور – بوجه عام – استقلال القيم وانعزالها عن الخبرة الإنسانية.

وعند علماء الاجتماع هي الاعتقاد بأن شيئا ما ذا قدرة على إشباع رغبة إنسانية، وهي صفة للشيء تجعله ذا أهمية للفرد أو للجماعة، وهي تكمن في العقل البشري وليست في الشيء الخارجي نفسه.[7]

كما تختلف التعريفات بناء على نوع القيم ذاتها إن كانت اجتماعية أو دينية ... أي تعريف كل نوع أو فئة من القيم، فالقيم الاجتماعية هي الحكم الذي يصدره الإنسان على شيء ما مهتديا بمجموع من المبادئ والمعايير، التي وضعها المجتمع الذي يعيش فيه، أو هي اهتمام أو اختيار أو تفضيل يشعر به صاحبه أن له مبرراته الخلقية أو العقلية أو الجمالية أو كلها مجتمعة، بناء على معايير تعلمها من الجماعة.فتكون القيمة ليست تفضيلا شخصيا أو ذاتيا، بل تفضيل له ما يبرره في ضوء المعايير الاجتماعية العامة.

أما مفهوم القيمة بالمعنى النفسي فهي تنظيمات معقدة لأحكام عقلية انفعالية معممة نحو الأشياء أو الأشخاص أو المعاني.

ويجري في الفكر الغربيأن يقابل الكثير من المفكرين بين مفهوم القيمة ومفهوم الحقيقة، على اعتبار أن الحقيقة هي أمر يقره العقل، أما القيمة فهي صفة يخلعها العقل على الأقوال والأفعال والأهداف والغايات والتوجهات، وبالتالي فهي ليست ثابتة ثبوت الحقيقة، ولكنها تختلف باختلاف من يصدر الحكم وباختلاف الظروف والملابسات التي يصدر فيها الحكم، فتصبح

مجرد استحسان شيء والميل إليه والرغبة فيه، أي أنها تكون متعلقة بحكم شخصي على مدى أهمية شيء ما، أو موضع تفضيل ذاتي على أساس أنها مجرد وسيلة لتحقيق الغاية. ولقد تبنى هذا المعنى للقيمة الطبيعيون ومنهم البراغماتيون والوضعيون المناطقة، فينكرون وجود قضايا أخلاقية وبالتالي القيم الأخلاقية، بحجة أنها لا تقول شيئا سوى التعبير عن عواطف ورغبات البشر، أي آنية وظرفية القيم.[8]

وعارض المثاليون العقليون هذه النظرة للقيمة التي تجعلها ذات طابع شخصي ذاتي خال من الموضوعية، فأكدوا أن القيمة هي صفة عينية كامنة في طبيعة الأقوال (في المعرفة) والأفعال (في الأخلاق) والأشياء (في الفنون). فالقيمة عندهم ذاتية **intrinsic** تتعلق لماهية الشيء وليست خارجة عن طبيعته **extrin-sic** كما يقول الطبيعيون. وما كانت قيم الشيء ذاتية كامنة في طبيعته فهي من ثم تضحى ثابتة لا تتغير بتغير الظروف ولا بتغير الأشخاص.[9]

والقضية المحورية التي يثيرها خلاف وجهات النظر هذا، هو إمكان القول بأن الحكم القيمي هو حكم موضوعي. فالحكم بالصواب والخطأ على التزام معين أو واجب ما، والحكم بأن مبدأ ما هو خير أو شر والحكم على خصيصة محددة بأنها محمودة أو مذمومة ... هل تتعلق بالتفضيلات الشخصية للأفراد فلا تلزم من ثم إلا من يصدرها أم أنها أحكام تتعلق بالشيء موضوع الحكم، فتكون ملزمة للجميع لموضوعية الحكم الصادر بخصوصها؟

ومما زاد في تنوع واختلاف المعاني الاصطلاحية هو تناول المفهوم مدة طويلة في إطار غير منهجي والتداخل بين المفهوم ومفاهيم أخرى كالاتجاهات والميول والمعتقدات[10]. لهذا سنجد العديد من التعريفات المختلفة والبسيطة والواسعة، ومحاولات لإيجاد أخرى دقيقة ما أمكن، إلا أنها تتأثر في أغلبها بالموقف من القيم في حد ذاتها من حيث لزومها أو عدمه، ومن حيث البيئة الناشئة فيها ... ويمكن تقديم عدد منها فيما يلي:

-عرفت القيم أنها « معيار اجتماعي متصل بالنهج الأخلاقي للفرد والجماعة يقيم موازين السلوك ونهج الأفعال، كما يتخذها دليلا ومرشدا لمعرفة المرغوب فيه والمرغوب عنه والحسن والسيئ.»[11] إذن القيمة لها حقيقة المعيارية والتوجيه وتحمل صفة الانتقائية والاختيار، فاعتبار القيم معيارا يتطلب تحديد إن هما مترادفين أم لا، وينفي عن القيم صفة الجبر أو الإكراه أو الفرض.

-كما عرفت إجرائيا: « أنها صفة يكتسبها شيء أو موضوع ما، في سياق تفاعل الإنسان مع هذا الشيء أو الموضوع أو هي لفظ نطلقه ليدل على عملية تقويم يقوم بها الإنسان وتنتهي بإصدار حكم أو موقف أو قرار.» فتصبح القيم هي صفة ملحوظة وكلمة تنطق وحكم يتخذ وقرار يصدر من الإنسان. يقدم هذا التعريف القيم في ارتباطها بالفرد دون الربط بالمجتمع وتأثره.

ويوسع تعريف آخر دائرة القيم إلى ارتباط الفرد بالمجتمع بأنها: « **الأفكار الاعتقادية المتعلقة بفائدة كل شيء في المجتمع.**»[12] و» **مجموعة الأفكار، التمثلات، المواقف، العادات، والتوجهات التي تحدد سلوك الفرد والجماعة اتجاه المجتمع والسلطة واتجاه القضايا العامة.**»[13]وأنها حكم» يصدره الإنسان على شيء ما مهتديا بمجموعة المبادئ والمعايير التي وضعها المجتمع الذي يعيش فيه والذي يحدد المرغوب فيه والمرغوب عنه من السلوك.» [14]

-وكتعريف شامل للقيم: « **مجموعة النظم الأخلاقية والسلوكية للإنسان في داخله الباطني وخارجه الظاهري، تنبع من دينه وحضارة مجتمعه وثقافته الشخصية، مضافا إلى تربيته الخاصة وعقيدته**

في النفس والعالم «[15]، يقوم الكاتب هنا بتحديد مستويين لتواجد القيم الوجداني والعملي، ومركزا على البعد الخاص أو الخصوصي بالنسبة لطبيعة القيم، كما أنه يقدم تعريفا يبدو منطلقا من تصور إسلامي وبالأخص علاقة القيم بالمنبع الديني.ويأتي المفهوم الإسلامي للقيم معبرا عن تناول خاص فيعتبر القيم عملية تفضيل تقوم على الاستقامة والاعتدال وتنطلق أساسا من مصادر الشريعة ومعاييرها ومبادئها. وتعمل كدوافع أو مثيرات لسلوك الفرد أو المجتمع نحو خلق الشخصية السوية المتكاملة وتنميتها، بما يكفل للإنسان السعادة الأبدية. كما تعرف القيم الدينية أيضا أنها اهتمام الفرد وميله نحو معرفة ما وراء العالم الظاهري، فتنبني على تصور محدد للكون والخالق والإنسان والعقل والمعرفة.[16]

وبالتالي تكون القيم **دافع وغاية ومصدر وموجه للقول والفعل، بالنسبة للفرد والمجتمع، ترتبط بالحياة الفردية والجماعية، ويعبر عنها بحسب الخلفية الدينية أو الفلسفية. فهناك دلالات للقيم ولكن جوهر القيم ذاته.**

ثانيا: وظائف القيم وأنواعها

1 – وظائف القيم

تؤدي القيم وظائف متعددة فهي»سبب وجود وضابط وجود لشيء جديد أو موجود»[17]على المستويين الفردي والجماعي.فتهيئ القيم للفرد خيارات مهمة تمكن من إمكانية الاختيار والاستجابة لموقف معين، فتساهم في بناء شخصيته. وتمكن الفرد من أداء ما هو مطلوب منه مما يساعده على التكيف ومن ثم يحقق له الإحساس بالأمان وتدفع الفرد إلى تحسين أفكاره ومعتقداته وفهم الآخرين من حوله، في إطار أن القيم وسيلة علاجية ووقائية[18]تعمل على بناء الذات الإنسانية القادرة على التكيف الإيجابي مع ظروف الحياة، فيصبغ النسق القيمي كل فرد بصبغة خاصة، كما يوجه سلوكه نحو غايات وأهداف محددة والاحتفاظ بالتقدير الذاتي بصفة مستمرة، إضافة إلى التوافق النفسي والاجتماعي مع القواعد والمعايير الاجتماعية والأخلاقية السائدة في المجتمع.

أما بالنسبة للمجتمع، فإن القيم تحافظ على تماسك المجتمع وتساعده على مواجهة التغيرات التي تحدث وتربط بين أجزاء الثقافة في المجتمع، لأنها تعطي النظم الاجتماعية أساسا «عقليا»، وتزود المجتمع بالصيغة التي يتعامل بها مع المجتمعات الأخرى من حوله، ومن وظائف النسق القيمي أنه يزود أعضاء المجتمع بمعنى الحياة وبالهدف الذي يجمعهم من أجل البقاء، كما يربط أجزاء الثقافة حتى تبدو متناسقة، كما يوجد تشابها أخلاقيا بين أعضاء المجتمع، ويحدد لكل مجتمع مشكلاته الاجتماعية. وتعطي القيم للمجتمع الشكل المميز الذي يميزه عن المجتمعات الأخرى، ولعل هذه النقطة بالذات لا تتناسب مع مسارات العولمة وأهدافها.

تساهم الاسرة والمدرسة في تشكيل منظومة القيم، وحاليا تساهم أيضا الميديا والإعلام ووسائل الاتصال والتواصل الحديثة وهي من آليات العولمة.غير أنه وفق المفهوم الإسلامي يشكل الدين القيم، إذا ما اعتبرت أنها تعبر عن المحتوى الذي عبرت عنه الأخلاق قديما على المستوى اللغوي والاصطلاحي، وتقوم المؤسسات الاجتماعية بتوارثها والمحافظة عليها.

2 – أنواع القيم: يصعب تصنيف القيم لتداخلها وتضامنها، غير أن هناك محاولات للقيام بذلك ومن ثم تعددت التصنيفات وجاءت معبرة عن فلسفة أصحابها ونظرتهم للقيم كمفهوم ونظرية ومنظومة، وكل تصنيف يعتمد معيارا محددا محاولا أن يضم تحته منظومة القيم الخاصة بالعلم الذي يعالجه. وفي أهم التصنيفات، يعتمد كل واحد منها على أحد المعايير التالية: محتوى القيمة، المقصد من القيمة، شدة القيمة ودرجة الالتزام التي تفرضها، عمومية القيمة، وضوح القيمة ودوام

القيمة.[19]

ا- حسب الموضوع: صنفها «عبد الرحمان بدوي» إلى ثلاثة مجالات إلى قيم عقلية أو حقوقية متعلقة بالحق وقيم جمالية متعلقة بالجمال وقيم أخلاقية متعلقة بالخير.

ب- حسب طبيعتها: إلى مادية وروحية، وصنف «سبرنجر» القيم (في كتابه أنماط الرجال) حسب محتواها إلى قيم نظرية واقتصادية وجمالية واجتماعية ودينية وسياسية.

ج- وحسب علاقاتها إلى قيم متصلة بالإنسان في علاقاته مع الله والنفس والآخرين.

د- وحسب المقصد إلى قيم وسائلية وأخرى غائبة، ومن حيث الشدة إلى ملزمة وتفضيلية ومثالية، ومن حيث عموميتها إلى عامة وخاصة، ومن حيث وضوح القيمة إلى صريحة وضمنية، ومن حيث دوامها إلى عابرة ودائمة.

فتكون هناك قيم: الجدية والعلم والتوحيد وكسب المال والسلطة والتضحية والوفاء وتذوق الفن....

ثالثا: القيم وفق المنظور الغربي:

عرفت القيم في الفكر الغربي كمحطات ومقاييس نحكم بها على الأفكار والأشخاص والأشياء والأعمال والموضوعات والمواقف الفردية والجماعية، من حيث حسنها وقيمتها والرغبة فيها أو من حيث سوئها وعدم قيمتها وكراهيتها أو في منزلة معينة ما بين الحدين، غير أن هذا المفهوم يفتقر إلى عامل الالتزام العميق والرفض القاطع العملي لكل ما ينافي القيم المثلى وهذا التعليق من الكاتب[20] يدل على تعبيره عن القيم من وجهة نظر إسلامية.

-يؤكد «بارسونز « أن القيم عنصر لنسق رمزي مشترك يعتبر معيارا أو مستوى للاختيار بين بدائل التوجيه التي تظهر في المواقف المختلفة، فتكون محورا من محاور واقعية السلوك، ويعتبرها أنماطا ثقافية شاملة ذات جذور في التقاليد الدينية وهي بذلك تظل محافظة على استقرارها.[21]

-وضع «غي روشيه» تعريفا يرى في القيم:» إنها طريقة في الوجود أو في السلوك، أو النظر إلى المواضيع، يعترف بها شخص أو جماعة على أنها نموذج يحتذى.» [22]وهذه الطريقة تعني أن هناك اتفاقا تواضع عليه الناس لإطلاق الأحكام استنادا إلى مقياس مستقر لديهم ومعترف به.

إن توجه كل فيلسوف أو مفكر أو تربوي نحو القيم « يصدر في حقيقته عن ثقافته ومعتقداته وتصوراته التي يحملها، ونظرا لتعدد الموارد الثقافية وتنوعها كانت دلالات القيم وخصائصها ومضامينها متعددة ومتنوعة.»[23] وهي أيضا « فضيلة اجتماعية يتصف بها الكل أو الجزء أو البعض، فهي مواكبة للحياة الجماعية والشخصية، وتظهر في السلوك الإنساني عبر جميع القطاعات النفسية البيولوجية والاقتصادية والاجتماعية والجمالية والدينية، في هيئة غاية للنية الواعية. [24]

من كل ما سبق يمكن إيجاد خصائص تتميز بها القيم وفق المنظور الغربي وهي كالتالي:

1 -تساهم في تشكيل القيم مجموعة من المؤسسات الاجتماعية عبر عملية التنشئة الاجتماعية خاصة منها الأسرة والمدرسة والمحيط الاجتماعي، وفي ظل العولمة مساهم جديد هي الوسائط الالكترونية. إن القول بأن المؤسسات الاجتماعية تشكل القيم يبعث على الاعتقاد أن القيم ذات منشأ اجتماعي، ومن ثم إبعاد كل تكون ذاتي للقيم بعيدا عن الخبرة الاجتماعية، وهذا يستبعد التشكل الديني للقيم أو أنها نابعة من وجود الإنسان كإنسان بغض النظر عن خصوصية التجربة. فالمؤسسات الاجتماعية تمارس دورا في تثبيت القيم ونشرها والتفضيل بينها.

2 -نسبية القيم في الزمان والمكان والشخص.

ترتبط نسبية القيم[25] بالقول بتشكلها في إطار التجربة الاجتماعية ومن ثم فإن لكل تجربة اجتماعية القيم الخاصة بها والمختلفة عن قيم التجربة الأخرى، وربطها بالشخص يعني اختلاف القيم من شخص الى آخر، وهذا تبرير للتخلي عن قيم يعتقد أنها نتاج تجربة ماضية إلىالأخذ بقيم نتاج تجربة حاضرة. غير أن القيم لا تتغير إنما الذي يتغير هو إدراكنا لها وتبريرنا للتفضيلات بينها.

3 –معيارية القيم بمعنى تضمنها لإصدار أحكام أو اتخاذ قرارات لأمر ما بناء على مبادئ ومعايير اجتماعية سائدة في مجتمع ما وفي زمن ما. القيم « محصلة للخبرات والممارسات الاجتماعية «، اكتسبت أثناء عملية التطبيع أو التنشئة الاجتماعية وبوصفها معيارية تتأثر بالمستويات المختلفة التي يكونها الفرد نتيجة احتكاكه بمواقف اجتماعية ونتيجة خضوعه لعملية التعلم والتعليم في البيئة المعاشة.

4 –تتضمن القيم عملية تقويم يقوم بها الإنسان وتنتهي بإصدار حكم على شيء أو موضوع أو موقف أو اتخاذ قرار بشأن التفضيل أو انتقاء سلوك معين، فالقيم عبارة عن معايير وموجهات مع عدم امكانية قياسها مباشرة إنما يستدل عليها من مجموع استجابات الفرد إزاء موضوع معين.

5 –توجه القيم الفرد في أحكامه على الأعمال والممارسات والأفكار ... فهي فردية واجتماعية. ومن ثم تؤثر في سلوك الفرد وحياته. حيث تحدد للفرد السلوك المقبول وغير المقبول، فتتضمن القيم الاختيار والتفضيل لكل ما هو مرغوب فيه على أساس عقلي أو اجتماعي أو خلقي أو ديني.

6–للقيمقدر من الثبات والاستقرار تتصف به. ومن سماتها الموضوعية النسبية أي أنها اجتماعية،فيصبح المجتمع مرجعاأولا في صحة أو خطأ الأحكام القيمية، ومرجعا أولافي موافقة أو عدم موافقة السلوك للقيمة كنموذج، تحتفظ القيم باستمراريتها كنموذج إذا رعاها المجتمع وتبناها حتى ولو أنكرها بعض الأفراد وهنا «من قبيل: أن ما هو **خير ليس خيرا دائما.**»[26]

٧–تتعدد القيم وتترابط في عملها، كماقد يتفرع عن القيم المبدئية المركزية قيم ثانية وتابعة، فالعدل قيمة والحكم بموجبها عادل.

8 – القيم تسلسلية أو تراتبية أو متدرجة، فيما يعرف **بالنسق القيمي** أو **سلم القيم**، فهناك تفاوت في الدرجة والمستوى، فمنظومة القيم تشمل النظم الأخلاقية والنظم الذاتية ونظم السلوك. تقع في قمته القيمة الغالية على سلوك الفرد. حيث أن النسق القيمي هو نموذج منظم ومتكامل من التصورات والمفاهيم الديناميكية الصريحة والضمنية أي مجموعة القيم المتساندة بنائيا والمتباينة وظيفيا في داخل إطار ينظمها ويشملها ويرسم لها تدرجا خاصا يتخذ شكلا هرميا.

إن القيم لها معان مجردة تتلبس بالواقع والسلوك بعد أن يؤمن بها الانسان، والمعرفة بها قبلية لا تأتي فجأة، مصحوبة بالانفعال الوجداني، تقتضي الاختيار والانتقاء، وسلمها متحرك متفاعل وقد يهتز سلبا وإيجابا، لها علامات فارقة تميزها عن العادات بمؤشرات الاهتمام والاتجاه نحوها. وهي متداخلة ومترابطة. [27]

ومن ثم فان هناك نموذجا قيميا غربيا متكاملا إلى حد بعيد نشأ تدريجيا وأخذ يتشكل من خلال وعبر مراحل التجربة الغربية الحديثة والمعاصرة، معبرا عن خصوصية هذه التجربة الحضارية فكريا ومعرفيا وفلسفيا وخصوصيتها في تطورها الموضوعي.

رابعا: النموذج القيمي العولمي

تقوم النظرة الغربية للقيم على ثلاثة أسس تميزها كنموذج:العقل، المنفعة (اللذة والسعادة)،والمادية، وهذه الأسس هي نتاج التجربة التاريخية موضوعيا وفكريا، حيث يؤكد مؤرخو الفلسفة الغربية أن

الأخلاق الغربية مرت بأربعة مراحل كبرى تشكلت خلالها المذاهب الأخلاقية الغربية:

1 – الأخلاق اليونانية واستبعاد الدين من الفكر الأخلاقي والاعتماد على العقل والتجربة، فالقيم مطلقة وثابتة وفيها الخير. وتمسك فلاسفتها بدين وضعي ذي طبيعة وثنية.

2 – المرحلة الوسيطية أين سيطرت الكنيسة المسيحية بتعاليمها الدينية على المفاهيم الأخلاقية.

3 – الفلسفة النفعية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، فالناس يبحثون عن السعادة ويتجنبون الألم، وأن الإنسان عقلاني بطبيعته في عملية الاختيار بين البدائل المتاحة له.

4 – الفلسفة الوضعية واعتبار الأخلاق علما وضعيا واقعيا يخضع للأسلوب الاستقرائي، ويعتمد على الملاحظة وليست مرتبطة بكونها ظاهرة ذهنية، فالقيم نسبية وليست ثابتة ووليدة الحياة الاجتماعية.

إن القيم الغربية أو نظرة الغرب للقيم نابع من تجربتهم التاريخية، كما أن من أهم خصائص القيم الغربية أن معيار الحكم على الأفعال، ليس الخير والشر، وإنما بالأساس هو مفهوم الصواب والخطأ. ومن ثم فإن المأخذ الأول والأساسي على العولمة هو استحالة أن يكون مشروعًا نقل أو فرض قيم وليدة بيئة غربية على بيئات تتميز هي أيضا بسلمها القيمي ومعاييرها الذاتية.

تشمل منظومة القيم أنواعا كثيرة من القيم تغطي المجال الإنساني بكافة تمظهراته ومن ثم فإن عولمة القيم تسقط على مجالاتها المختلفة وإن كانت تنصهر في بوتقة واحدة هي العولمة الشاملة، وهذه القيم المعولمة هي قيم الفكر البراغماتي الذي يرى أن الفرد يتوصل إلى القيم عن طريق التجربة، والحكم على القيمة يتم في ضوء انتفاعه بها، أي أن قيمة الشيء هي بقدر ما يحققه من مصلحة فردية، وبالتالي ترفض البراغماتية القيمة النظرية وتقر بالقيمة العملية فقط، فليس لديها حكم مطلق بالخير والشر.

في قيم العولمة نوع من النظرة الوجودية التي ترى بأن الإنسان نفسه يضع قيمه، فالقيم متغيرة باستمرار.[28]تغيرت القيم ذاتا ومكانا وزمانا وسلوكا وذلك هو هدف العولمة: « تهدف العولمة إلى زرع القيم والأفكار النفسية والفكرية والثقافية للقوى المسيطرة في وعي الآخرين.»[29]

تتعلق القيم بالمجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتسييرية:

1: القيم الاقتصادية والسياسية

تفرض قوى العولمة من دول ومؤسسات اقتصادية (شركات متعددة الجنسية، منظمات اقتصادية دولية وإقليمية..) وسياسية(منظمات وهيئات إقليمية ودولية..) ووسائط الاعلام والاتصال الحديثة بكل اشكالها، نموذجا قيميا غربيا تريد زرعهلتحقيق هدف النمذجة والتماثل ليسهل التحكم والتسيير، وتريد أن يتماشى المجالان الاقتصادي والسياسي معها، بالنظر للارتباط الهائل بين هذين الجانبين.

ا: القيم الاقتصادية:

غيرت العولمة المفاهيم والقيم الاقتصادية والمالية والتجارية بإلغاء مفاهيم الاقتصاد الأخلاقية وإخراج المفاهيم الأخلاقية من مجال الاقتصاد، وتحول هذا إلى أخلاق من نوع جديد، فالفكر الأخلاقي للعولمة يرى: « للأسعار دور رئيسي في التوازن الاقتصادي من حيث تقديرها للندرة أو الوفرة، وإن انحراف هذه الأسعار نحو مصالح اجتماعية سوف يخلق تشوهات في نمط السوق غالبا تتمخض عنه نتائج ترتبط بالبطالة أو التضخم أو الكساد .... وهذه الحالات لا تحقق رفاهية المجتمع «[30]إنه إعلاء للقيم المادية وإبعاد للقيم الأخلاقية والدينية، وفي نفس الوقت اعتبار قيمة المنفعة والاستفادة والمصلحة أساسا لها.

إنه أيضا التعامل مع القيم من منطلق نسبي وآني، قيم اقتصاد السوق المحرر والكسب الذي يأخذ باعتباره عدم مخالفة القانون ولو ظاهريا بالتلاعب به. وفي نفس الإطار فإنه لا حدود لمجالات العمل، كالعمل في صناعة الجنس، إذا كان المعيار هو المنفعة أي ألا يجبر أحد، لأن إنسان العولمة «حر» في القبول والرفض دون محددات أخرى.

فالمؤسسات تبث قيما عبر أعمالها ونشاطاتها، قيم الإنفاق الاستهلاكي وتلبية ملذات ومنافع الذات، قيم المنفعة، المصالح واستغلال الفرص. وبالتالي يكون العمل والإنتاج والاستهلاك والتبادل والتجارة والاستثمار وغيرها من المعاملات الاقتصادية خاضعا لمعيار وقيمة المنفعة، فيكون صائبا أن تتعامل مع كل طرف وأي طرف يجلب المنفعة. ولن يصبح من بعد ذلك أي حدود أخلاقية وقيمية غير الحدود الغربية فيما يتعلق بالتعامل الاقتصادي. وهذا يصب في إطار توحيد الاقتصاديات مما يقضي على التعدد، ويسمح هذا التوحيد أو التوحد بإرساء نفس القواعد والآليات والتعاملات والمعايير:

– لقد طرح مفهوم اقتصاد السوق بالبعد الشامل والشمولي الذي يحدد طبيعة العلاقات الاجتماعية والثقافية والهوياتية، حتى أن دعاة العولمة طرحوا أطروحة «مجتمع السوق» المنظم للعلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية.[31]

– **قيم التسيير الاقتصادي**: الكفاءة في العمل، الولاء للمؤسسة الاقتصادية أولا، تحقيق الكسب بكل الطرق وعدم ترك المجال للحكم القيمي أو الأخلاقي، إنما الحكم بناء على نواتج الأعمال.

– **قيم الإنتاج**: المردودية الكبيرة، التنافسية والتكاليف الأقل بكل الوسائل والبقاء للأقوى.

– قيم الاستهلاك: تحويل الفرد إلى أداة استهلاكية أو إلى آلة استهلاكية متحكم فيها عبر مختلف الآليات وبالأخص الإعلام والإشهار ومن ثم يتحول الفرد إلى البحث عن مزيد من الكسب للحصول على مزيد من المنتجات، فيدخل في حلقة مفرغة من مزيد من الكسب ومزيد من الاستهلاك في إطار قيم الفردانية والمصلحة والذاتية. أما الذي لا يستطيع الكسب فإنه مطرود ومنبوذ من قوى العولمة.

وعندما تحصل العولمة على توحيد الإنتاج والاستهلاك فستحصل على توحيد الأسواق الوطنية ودمجها أو جعلها تابعة للسوق الغربي الكبير عبر مؤسسات « تبشيرية »[32]على المستوى العملي والفكري.

يرى روجو تيري: « **أن المشكلة لا تكمن في كيفية تطبيق اقتصادنا، فنظامنا الاقتصادي بعينه هو المشكلة** »[33]إنه اقتصاد تسوقه قيم اقتصاد السوق. مع محاولة تنميط القيم السائدة ودمجها في القيم الغربية كوسيلة وأداة لخلق فضاء اقتصادي عالمي يسرع وتيرة رأس المال ويفتح الآفاق للاستثمار والربح. عبر محاولة خلق نموذج في الاستهلاك واحد وتمثل واحد وتصور واحد [34]... إن العولمة في أساسها قيمة مادية.[35]

2: القيم السياسية

يعرف «حامد ربيع « القيم السياسية بأنها **إطار فكري مثالي يغلف الأهداف المباشرة للحركة السياسية** وهي تعبير عن خصائص مجتمعية وحضارية.[36]

وتعرف أيضا أنها: « بناء معرفي أخلاقي ينظم أفكار الفرد ومعتقداته وسلوكه تجاه الآخرين الذين يتفاعل معهم وهي اجتماعية حيث ترتبط بثقافة المجتمع وتراثه الديني وتستمد منه مقوماتها وهي تمثل أهدافا مثالية حيث يسعى الأفراد للعمل وفقا لها، ويسعى النظام السياسي إلى العمل على نشرها لتحقيق الاستقرار بين أعضاء المجتمع.»[37]وتعتبر أيضا كمثاليات سياسية تغلف الإطار الفكري للإنسان ككائن سياسي

يسعى للسلطة ويتعامل مع غيره.[38]

تؤثر منظومة القيم كآلية من آليات التحديد التي تشتغل داخل مشاريع التنمية السياسية، وتتشكل منظومة القيم عبر مجموعة من القنوات الأساسية الرسمية وغير الرسمية والتي تضطلع بها مؤسسات التنشئة الاجتماعية.[39]

فعملية استيراد التجارب التنموية تبق قاصرة إذا لم يتم تدعيمها بوجود عقليات فردية وجماعية تتحدد بقيم تتماشى مع هذه التجارب وتتبناها نظريا وممارسة.

–اعتبار أن معيارية الحكم على الدولة هي مصلحة الدولة العليا، فتصبح هذه المصلحة قيمة سياسية يتم على أساسها اختيار السياسات وتشكيل المواقف والاختيار بين البدائل، وتندرج ضمن ما سبق مفهوم أخلاقيات القوة.

– إن من تأثيرات العولمة السياسية أن الديمقراطية لم تعد مجرد شكل للحكم أو نظام سياسي بقدر كونها « طريقة في الحياة، يتعامل في مجالها أفراد مجتمع معين، ويشاركون عن وعي في تكوين محيط صنع القرارات الصادرة منه»[40]كبديل وحيد للممارسة السياسية، ولا بديل غيره مما يعني الاتجاه نحو توحيد الشكل السياسي. فبعدما كانت الأنظمة السياسية تتراوح ما بين أنظمة متعددة أصبحت تتجه نحو مزيد من التطابق ولو الشكلي بينها في إطار إيجاد التعدد داخل التوحد أي أنظمة بتطبيقات مشوهة عن النظام الديمقراطي لكنها تحسب عليه، وتكون نتيجة التحكم الكبير في السياسات من خلال آلية المحاسبة للأنظمة من حيث اقترابها أو ابتعادها عن الشكل الديمقراطي.

إنها ديمقراطية «... بالمعنى الغربي الذي يرى بأن الديمقراطية متلازمة مع السوق لزيادة الرفاه الاجتماعي» [41]... إنها «سوق سياسية»[42]فلا تقبل العولمة إلا بطبيعة الديمقراطية هذه ولا تسمح ببدائل أخرى حتى ولو كانت ديمقراطية من شكل جديد، وإلا فإن التدخل العسكري المباشر سيكون الآلية للتطويع.

لقد ارتبطت السياسة بالتوجه الليبرالي وتمثلت في «**النهج الليبرالي الديمقراطي القائم على الحرية السياسية في الرأي والتعبير والاقتراع المباشر والتعددية الحزبية والتداول على السلطة** ... «وهي مبادئ مستمدة من النظام الاقتصادي الفيزيوقراطي الطبيعي[43]وهي وليدة بيئة خاصة كانت نتيجة لشروطها الموضوعية والفكرية ومن ثم لا تصلح للإسقاط المباشر على بيئات أخرى.

– التبشير بمبادئ وقيم الليبرالية السياسية وبالديمقراطية كآلية لتنظيم علاقة الحاكم بالمحكوم وفي إدارة دواليب السياسة والحكم والسلطة. [44]

جعلت الفلسفة الليبرالية من **قيمة الحرية** قيمة سياسية عليا تتشكل على أساسها كافة القيم الفردية والجماعية في الجماعة السياسية، وكذلك **قيمة الوحدة السياسية**، وكذلك **قيمة الوحدة السياسية والاجتماعية**.

واعتبر باحثون غربيون أن التجارة الحرة والعولمة تلعبان دورا في تشجيع الديمقراطية وحقوق الانسان، فالحكومات التي تمنح مواطنيها قدرا كبيرا من الحرية للمشاركة في التجارة الدولية أنه من الصعب عليها أكثر فأكثر، أن تحرمهم من الحريات السياسية والمدنية[45]إنه تبرير وتنميق للعولمة الاقتصادية والسياسية.

3–القيم الفلسفية–التسييرية

تتعلق القيم الفلسفية والتسييرية بالقيم المنطلقة من التصور العام لكيفية تسيير البلدان غير الغربية لتأكيد قوتها وتعميم نموذجها وصولا للتحكم والهيمنة.

ا– **العلمنة**:اختلف المترجمون والدارسون في التسمية اختلافهم في المفهوم الدقيق بين العَلمانية ويقابلها بالإنجليزية secularism، وأصلها هو العالَم الدنيوي ومنها العلمنة secularization من علمن

secularizer ذي الجذر اللاتيني بمعنى siècle أي " قرن " أي دلالة الزمان الواقعي والحياة الوضعية، وبين العلمانية (بكسر العين) يقابلها scientism واللائكية laicize إنها مصطلحات نشأت في ظل مسيرة الثقافة الغربية.

واللائكية من اللفظ اليوناني « لايكوس laikos » ومن اللاتينية المتأخرة laicus التي تعني العامي أو إبن الشعب أي المدني غير المتعلم، وذلك مقابل كلمة clerk رجل الدين، بمعنى ما هو من مشمولات أنظار الشعب لا رجال الدين وما هو مستقل عن الهيئات الدينية، وتجسم الجانب العملي والسياسي للعلمانية.

إن المرجعية الغربية تقوم على فكرة العلمانية الشاملة وهي رؤية شاملة للعالم ذات بعد معرفي كلي ونهائي، وهي فصل الحياة العامة عن القيم الدينية والأخلاقية والإنسانية عن العالم الذي هو في النهاية مادة نسبيته لا قداسة فيها[46]. والعلمانية ركن من أركان النظام الديمقراطي حيث يعتبر دعاة العولمة أنها قيمة إنسانية عابرة للقارات والأجناس والجنسيات مثلها مثل الديمقراطية والاشتراكية، وثمرة العلمانية هي «حفظ» الدين من التوظيف السياسي وحفظ السياسة من «التحريف» الديني، وهذا غير صحيح لأنها ليست قيمة إنسانية، فالإنسانية مفهوم أخلاقي مطلق متجاوز لقوانين المادة مفارق لها. [47]فإشكالية العلمانية هي تاريخيا إشكالية غربية وليست مذهبا فلسفيا، بل مذهب قانوني–سياسي، فهي سياسيا فصل الكنيسة عن الدولة، وهو مبدأ بمقتضاه تعتبر الأديان متساوية ولا يفرض دين معين على المواطنين.

لكن العلمانية كمذهب سياسي غير منقطعة الصلة بالفلسفة لأنها في جانبها النظري نتاج للنظر العقلي، ولأنها في جانبها العملي تنبثق عن جملة من الممارسات والإشكاليات التي تتصل بالعلاقة بين الدين والدولة.[48]

إن العلمنة تحقق عدة أهداف تسمح لقوى العولمة من « توحيد « أو على الأقل تنميط العالم بتحييد العامل الديني، ومن ثم من تحييد القيم غير الغربية، مما يسمح لها من توحيد التعامل أو سهولة التعامل لأجل مزيد من السيطرة ومزيد من الهيمنة. وبالتالي ضمان عدم بروز مقاومات قد تشكل تهديدا أو خطرا أو تنغيصا على مصالح الغرب الاقتصادية والسياسية وغيرها.

إنّ العلمنة تجعل مركز الكون في العالم وتختفي المرجعية المتجاوزة التي تفترض أن هناك عالما وراء العالم المادي، عالم الحواس الخمس، ويصبح الإنسان مرجعية ذاته [49]وسقف كل شيء هو المادة.

واعتبر عدد من الباحثين الغربيين أن عددا هائلا من الأدلة تؤكد أن زيادة الثروة بعد مستوى معين لا تولد الرضا والسعادة في حياة الانسان، فما يضفي الرضا والسعادة في نهاية المطاف هي الأشياء غير النقدية كالعمل المرضي والعلاقات الوثيقة وعيش حياة ذات معنى، إنه إحساس بالتسامي الروحي وهو انتقال من الحاجة الى المادة إلى الحاجة إلى المعنى.[05]

ويعتبر المسيري أن العلمنة هي: « **الترشيد المادي أي إعادة صياغة الواقع المادي والإنساني في إطار نموذج الطبيعة/المادة المنفصل عن القيمة والغاية، بالشكل الذي يحقق التقدم المادي وحسب، مع استبعاد كل الاعتبارات الدينية والأخلاقية والإنسانية، وكل العناصر الكيفية والمركبة والغامضة والمحفوفة بالأسرار، بشكل تدريجي ومتصاعد في مختلف مجالات الحياة** «[51]، بحيث يصبح كل مجال خاضعا للقوانين المادية الكامنة فيه، حتى يتحول الواقع إلى مادة استعمالية ويتحول الإنسان إلى كائن وظيفي أحادي البعد. ومن ثم يمكن توظيف كل من الواقع المادي والإنساني بكفاءة عالية، إلى أن يتحقق حلم اليوتوبيا التكنولوجية التكنوقراطية، حين تتم برمجة كل شيء والتحكم في كل شيء وضمن ذلك الإنسان

نفسه ظاهره وباطنه.

ويؤدي الترشيد المادي إلى ضمور الحيز الإنساني واختفائه وإنكار التجاوز الكامل ومن ثم فهو شكل من أشكال العلمنة الشاملة،[52] وبدلا من مركزية الإنسان في الكون تظهر مركزية الإنسان الأبيض في الكون.

-- الحكم الراشد –good gover-nance

يتعلق الحكم الراشد أو الحوكمة بالتنمية، وفي رأي الاتجاه الذي يربط بينهما أنّ التنمية لا تستقيم ولا تكون حقيقة شاملة ومتوازنة بدون تحقيق الأسس والمبادئ التي يرتكز عليها الحكم الراشد الذي هو مفهوم في ممارسة السلطة في أي مستوى من المستويات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والإدارية والتنظيمية والمحلية. مصطلح الحكم الراشد حديث إذا ما قورن ببعض المصطلحات، فهو في اللغة الفرنسية مرادف لـ " الحوكمة "، كانت بداياته إبان القرن الثالث عشر وانتشر كمفهوم قانوني عام 1978 ليستعمل بعد ذلك على نطاق واسع معبرا عن تكاليف التسيير charge de gouvernance.

فكلمة الحكم تعني ممارسة السلطة السياسية وإدارتها لشؤون المجتمع وموارده وتطوره الاقتصادي والاجتماعي.والحكم مفهوم أوسع من الحكومة، لأن الحكم يشمل عمل أجهزة الدولة الرسمية من سلطات (تنفيذية وتشريعية وقضائية وإدارة عامة)، ويشمل أيضا عمل المؤسسات غير الرسمية أو منظمات المجتمع المدني* بالإضافة الى القطاع الخاص**، مما يجعل أطرافه تتمثل في:

– الدولة والمؤسسات الرسمية (توفر الأطر التشريعية وإعطاء الصلاحيات الإدارية والمالية وخلق الحوار وتوفير الحريات العامة)

– السلطات المحلية: تشرك المواطنين والشفافية في نشر المعلومات والميزانية والمشاريع.

– المجتمع المدني: تأطير المواطنين في العمل الطوعي في الشأن العام وفي كل قيم المشاركة المدنية والتنمية التشاركية، والمشاركة في صنع السياسات العامة .... والشفافية في العمل.

– القطاع الخاص: الشريك في الإدارة والشراكة في العمليات التنموية ..

فظهور المفهوم كان مع تطوير مفاهيم التنمية[53] التي تغيرت من التركيز على النمو الاقتصادي إلى التركيز على التنمية البشرية ثم التنمية البشرية المستدامة*وصولا إلى التنمية الإنسانية. استخدم «جيمس مارش» و»جوهان أولسن» هذا المصطلح في ميدان العلوم السياسية في كتاب «إعادة اكتشاف الهيئات « 1989 في الولايات المتحدة الأمريكية، حول كيفية تحديث المنظمات وتكييف الإستراتيجية الجديدة طبقا لتوازن القوى الحاصل في تلك الفترة وربط ذلك برشادة الحكم.[54]

تتضمن إدارة شؤون المجتمع من خلال الحكم الراشد عدة أبعاد سياسية تتعلق بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها، واجتماعيةيتعلق بطبيعة وبنية المجتمع المدني وحيويته واستقلاله عن الدولة من جهة وطبيعة السياسات العامة في المجال الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة، وتقنية تتعلق بعمل الإدارة العامة وكفاءتها وفعاليتها، ومن ثم يصبح الحكم الراشد هو الحكم الديمقراطي الفعال ويستند إلى المشاركة والمحاسبة.

أما كون الحكم الراشد من القيم التسييرية التي تريد قوى العولمة نشرها أو ترسيخها فهي تحوي عدة جوانب:

– توحيد الممارسات التسييرية داخل دول العالم.

– أن ميدان التطبيق يتعلق بدول العالم النامي وليس

بالدول الغربية التي تبرز نفسها كنموذج قدوة.

– مكونات ومعايير تطبيق الحكم الراشد نابعة من التجربة الغربية ومن ثم نعود دائما إلى إشكالية نقل أو فرض معطيات بيئة خاصة على بيئات مغايرة.

– إن جوهر الحكم الراشد ينطلق من معطيات فلسفية ورؤى غربية خاصة فيما يتعلق بالأهداف والتصورات الخاصة بالحياة الإنسانية وأبعادها وتجلياتها.

3– تمدين العلاقات المجتمعية والسياسية

جعل العلاقات المجتمعية والسياسية خاضعة لمنطق المجتمع المدني الخاضع بدوره لمنطق التعامل الغربي، ومن ثم إخراج هذه العلاقات من محتواها المحلي بخصوصياته الحضارية والقيمية إلى إطار آخر يعتمد على مفاهيم المواطنة الغربية وحقوق الإنسان وتفرغ من أي محتوى خاص مما يؤدي إلى تمييعه.

وإذا كانت قوى العولمة تتخذ من التمدين قيمة فلسفية وتسييرية، فإن ذلك من منطلق القيم الغربية المادية والفردية والمنفعية وبالتالي إخضاع العلاقات للعقل الإنساني دون غيره كأساس في فهمها وتفسيرها وتوجيهها وتسييرها. فالقيم الاجتماعية تغلب مبدأ التحرر والانفتاح والحرية وفق جوهر خاص لا يحده إلا حدود الفكر والممارسة الغربية.

فالثقافة الغربية كمولدة للقيم الفردية ولمفاهيم الحرية والتعاقد والإمكانية المفتوحة دائما لمراجعة الماضي ونقد التراث هي التي يراد لها أن تعمم. فتسير الأمور في عصر التطور التقني والانفجار المعرفي في «طريق إبعاد الفرد والمجتمع عن قيمه ودينه أكثر فأكثر، ابتداء من الانبهار بالتطور التقني والتجاوب معه دون وجود رصيد قيمي وسلوكي يضبط الحياة، مرورا بالميل المتنامي لدى كثير من الافراد نحو اللامبالاة بما يقترفه بعض الافراد والجماعات في المجتمع من سلوكيات تتنافى وقيم هذا المجتمع»[55]وظهور بعض التيارات والدعوات التي تنادي صراحة أو ضمنيا بالخروج عن القيم. ويشهد العالم الغربي في حد ذاته ظاهرة ما أسماها أولريش بك «انهيار القيم»[56] ، فمع تدهور الوسط الأخلاقي الاجتماعي، أسس حياتية عالمية تتشكل من اجل الوصول الى جمهورية للمواطنة العالمية ، تحتل مركزها حرية الفرد[57]، ويذكرنا ذلك بالجمهورية الرومانية القديمة و فكرة المواطنة العالمية التي بررت بها توسع الرومان، وقانون الشعوب الذي حكمت به رعاياها.

إن تمدين العلاقات المجتمعية والسياسية يحمل بعدين، يتعلق الأول بإخضاع هذه العلاقات للتشريع الإنساني، ومن ثم الذي يوجه ويحكم ويحد وينظم العلاقات هو القانون البشري، وبالتالي يجد الدين نفسه مبعدا عن التحكم ومحايدا إزاء تنظيم الأسرة وتحديد واجبات أفرادها وحقوقهم وحتى قيامها محكوم بالقانون وليس بالدين، سواء كان القانون يتفق أو لا مع تعاليم الدين، فتخرج العلاقات المجتمعية المتعددة التي تقوم بين أفراد المجتمع عن مجاله. وحتى العلاقات السياسية تنظم وفق شروط ومحددات القانون وفي النهاية وفق ما يرتئيه البشر. أما الثاني فيتعلق بدور مؤسسات المجتمع المدني في الدفاع عن قضايا المجتمع المختلفة، وهو دور مرتبط بالبعد الأول إلى حد كبير.

تعبر العولمة عن المرحلة الراهنة من تطور النظام الرأسمالي بفلسفته الليبرالية، فهي مسار من مساراته، تعبر عن دور الثورة التكنولوجية في تسريع نمذجة العالم وفق نمط هذا النظام وقيمه.ترتبط بتوسع الثورة العلمية أواسط القرن العشرين ونضوجها ووعيها منذ الستينيات مع التوجهات النظرية المكثفة في رسم الإشكالية العالمية باستخدام النمذجة والسناريوهات والرياضيات والحواسيب. كما تتميز بوحدة الأبعاد في العلاقة بين الطبيعة والمجتمع البشري، الجديد فيها طابع الاستعجالية والتسارع والآنية في علاقة الزمان والمكان. تميل كظاهرة إلى التعمق والتجذر والازدياد

كلما تكثفت الاصلات والتفاعلات العالمية.

تتعلق مجالات العولمة بالبعد التكنولوجي كدافع للأبعاد الأخرى يسرعها كبنى تحتية لها وكمكون للعولمة من حيث نمط الإنتاج العالي التقنية، وبعد اقتصادي متمثلا في انتقال السلع والخدمات وتضاعف التجارة وانتقال رؤوس الأموال والأفراد فالتكنولوجيا، وكذا عولمة نموذج التسيير العام ، أما البعد السياسي فمن خلال نقل سلطة الدولة واختصاصاتها الى مؤسسات عالمية تتولى تسيير العالم و توجيهه وظهور فواعل جدد من هيئات ومنظمات وجماعات عالمية، ثم من خلال إخضاع الدولة داخليا للمراقبة والمحاسبة الخارجية ومن ثم التدخل الدولي والشرعنة الجديدة. ويتعلق البعد الاجتماعي بأنماط الحياة والعمل عن بعد وبالمجتمع الاستهلاكي الواسع والكيفي. أما البعد الثقافي والقيمي فيتمحور حول إقرار علوية نموذج الغرب في الارتقاء البشري.

إنها أبعاد تعمل آليات متنوعة على إرسائها من شركات متعددة الجنسية ومؤسسات تجارية ومالية دولية وشبكة اتصالات ومعلومات وإعلام والمجتمع المدني العالمي ...ومن ورائها وداخلها يقوم نموذج قيمي عولمي مبني على أسس النظرة الغربية للقيم: العقل والمنفعة والمادية، فتتوزع القيم إلى اقتصادية تعلي القيم المادية من مصلحة واستفادة وسوق وتسيير وتبعد الأخلاقية. وقيم سياسية حول أخلاقيات القوة والمصلحة والديمقراطية وقيم الليبرالية، وقيم فلسفية- تسييرية من علمنة وحكم راشد وتمدين للعلاقات الاجتماعية والسياسية.

ومن ثم فإن الأثر والتأثير يمتد وينعكس على جميع ميادين الحياة الاجتماعية. تحمل العولمة في جوهرها وفي أشكالها رؤية غربية للاقتصاد والتجارة والدين والأخلاق والقيم والتربية والتعليم والسلوك، وهي في أساسها حضارة مسيحية يونانية، فكيف لها بهذه الخصوصية أن تكون صالحة للتعميم والتصدير وهي وليدة بيئة خاصة، فإذا كانت القيم في المفهوم الغربي موضوعية تخضع لخصوصيات المكان والزمان فلا يمكن تعميمها على مكان وزمان آخر، غير أن الطرح العولمي باعتباره يدعي تجاوز حدود المكان والزمان يصبح مقبولا معه هذا التعميم، لأنه من خارج الزمان والمكان وهذا ما يريدون أن يصدقه غيرهم.

تكرس الآليات نموذجا قيميا عولميا يتشكل بناء على أسس النظرة الغربية للقيم، قاعدته أن الإنسان نفسه يضع قيمه وسقفه العقل والمنفعة والمادية. قيم المصلحة والحرية والمساواة في إطار العلمنة التي تعتبر مركز الكون موجود في العالم، واختفاء المرجعية المتجاوزة التي تفترض أن هناك عامل ما وراء العالم المادي، فيصبح الإنسان مرجعية ذاته والمادة سقف كل شيء.

هذه القيم الغربية وإن قُدمت كقيم إنسانية، وإن كانت في مسمياتها تحمل ذلك البريق الذي يجذب إليه الأنظار، فإنّ خطرها في أنها مبنية على أساس فلسفة ليبرالية ترى في القيم نشأة بشرية عقلية وتستبعد الجانب الروحي فيها وتعلقها بالخالق عز وجل، ومن ثم فإنّ خطرها في تحييد الدين كعامل منشئ وموجه ومحدد لمسار الإنسان في حياته الدنيوية، وهو المكلف بعمارة الأرض لتحقيق عبوديته لله والحصول على سعادة الدنيا والآخرة؛ عوض أن يحيا لسعادة دنيوية بتوجيه من عقله، تنتهي بموته.

إنّ القيم قد تكون إنسانية إن كان محتواها إنساني يلاقي القبول والتماشي مع مكونات الإنسانية جميعا، فالقيم هي القيم على مستوى اللفظ، ولا خلاف أنّ الحرية والعدل والمساواة والتفاني والتكافل قيم إيجابية ولكنها تترتب في سلم قيم يختلف من بيئة إلى أخرى من جهة، وقد يصاغ جوهرها بطريقة مختلفة تجعل منها حاملة لخصوصيات تاريخية لمجموعة معينة من جهة أخرى.

إن القيم في لفظها مشتركة بين جميع الحضارات مهما كان مجالها، مما يعطيها الطابع العالمي، غير أن جذورها المعرفية ومنطلقاتها الفلسفية وأبعادها الوظيفية تختلف باختلاف الحضارات، مما يعطيها الطابع الخاص، فما من خلاف على أن الحرية والعدالة والمساواة والتعاون...قيم مشتركة بين البشر لكن جوهرها مسبوغ بخصوصية كل إطار ثقافي وفكري. والقيم التي تريد العولمة فرضها تحمل جوهرها الغربي الخاص وهو جوهر يستهدفأكبر عامل مؤثر ومشكل للقيم في العالم العربي الإسلامي والذي يمدها بأبعاد خاصة هو العامل الديني وهو أكثر عامل تريد العولمة تحييده.

الهوامش

[1]حول تعريف العولمة لغة واصطلاحا أنظر على سبيل المثال:

محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2003، ص135-135.أولريش بك، ماهي العولمة؟ ترجمة أبو العيد دودو، ط2، بيروت: منشورات الجمل، 2012.قاسم حجاج، العالمية والعولمة نحو عالمية تعددية وعولمة انسانية، غرداية: جمعية التراث، 2003، ص 58-252.معن النقري، العولمة(الكوكبة) منهجيا ونظريا وتطبيقيا، دمشق: مطبعة الصفا، 2003، ص9.فؤاد علي العاجز، عطية العمري. القيم وطرق تعلمها وتعليمها. دراسة مقدمة الى مؤتمر كلية التربية والفنون: القيم والتربية في عالم متغير،27-1999/7/29، جامعة اليرموك، الأردن.

3 ماجد زكي الجلاد. تعلم القيم وتعليمها، تصور نظري وتطبيقي لطرائق واستراتيجياتها تدريس القيم. عمان: دار المسيرة، ط2 ،2007 ،ص19.

4 محمد محمود ربيع وإسماعيل صبري مقلد « القيمة». موسوعة العلوم السياسية، الجزء الأول، الكويت: جامعة الكويت، 1994 -1993، ص302.

5 حسين عبد العزيز، عرض لكتاب «صراعالقيم بين الإسلام والغرب»، تأليف رضوان زيادة وكيفن جيه أوتول، دار الفكر،2010. عن الموقع: www.aljazeera.net تاريخ الدخول:2013/04/15 التوقيت:13سا45د

6 محمد محمود ربيع، مرجع سابق، ص302.

7 سيد أحمد طهطاوي. القيم التربوية في القصص القرآني. مصر: دار الفكر العربي،1996، ص40.

8 محمد على جمعة. التخلف والتبعية أزمة الهوية آثارها على القيم في المجتمع العربي المعاصر. دمشق، دار الشجرة لخدمات الطباعة، 1997، ص 96.

9 محمد محمود ربيع، مرجع سابق، ص 302.

10 ترتبط بالقيم مفاهيم عديدة وأحيانا كثيرة تدرج كمترادفات، ومن ثم وجب محاولة تحديد الفرق فيما بينها حتى نتمكن من تحديد القيم في حد ذاتها.

1-القيم والاتجاهات: استخدم الكثير من الباحثين مفهوم القيمة مرادفا لمفهوم الاتجاه، وآخرون فرقوا بينهما من حيث درجة التجريد والثبات والتكوين والعمومية والموافقة الاجتماعية ودرجة الوعي. فإن الاتجاه نزعة أو ميل إلى القيام، أو رد فعل إيجابي أو سلبي أو محايد نحو الأشخاص أو الأفعال أو القيم والأفكار أو المعلومات أو الأحداث أو الأوضاع،أما القيم فهي مفهوم اجتماعي يتعلق بماهية الأشياء ونظرة الجماعات والشعوب لها، في حين الاتجاه مفهوم فردي يتعلق بمواقف الأفراد والجماعات الصغيرة. ومن ثم القيم أعم من الاتجاه.

كما أن القيم أكثر ثباتا وديمومة من الاتجاهات وأصعب تغييرا وتطويرا. وغالبا ما يكون قياسها أسهل بسبب ميل أصحابها لإشهارها. ويعبر عنها بصيغ منطقية واضحة، في حين يصعب التعبير عن الاتجاهات باعتبارها نزعات إنسانية وردود فعل المرء العاطفية نحو الأشياء. « الاتجاه له موضوع محدد، أما القيم فليس لها موضوع محدد، لأنها أوسع من حيث التركيز وغالبا ما تشتق الاتجاه نحو موضوع أو عملية أو شخص من خلال القيم.» تشكل القيم جزءا من ثقافة المرء والمجتمع فهي قيم جماعية، أما الاتجاهات فلا، فهي نزوع فردي أو جماعي محدود، ولا تكون القيم إلا ايجابية وخيرة، أما الاتجاهات فتكون ايجابية أو محايدة أو سلبية. وقد لا تنسجم الاتجاهات ضرورة مع القيم السائدة والثقافة.

2-القيم والعادات:العادة صفة أو صيغة مكتسبة في السلوك كمهارة حركية أو نظرية أو طريقة في العمل أو التفكير تكرر من خلال تصرف الفرد بطريقة آلية وسرعة ودقة. أما العادات الاجتماعية فيفرضها المجتمع أو يتوقع من الفرد أن يقوم بها أو يمارسها وتمارس في ظل الجماعة، ولها صفة الشمول ونوع من الالتزام.إن العادات الاجتماعية أقل أهمية من القيم لأنها مرتبطة بأشياء ثانوية، أما القيم فترتبط بالغايات النهائية.

3- القيم والمعايير :إن المعيار هو قاعدة أو مستوى لعمل ما، وهناك موقفان حول علاقتها بالقيم : ا- فريق يرى أن هناك فرقا بينهما في ضوء عمومية وخصوصية الممارسة، فما يعد مرغوبا فيه من أعضاء المجتمع ويحدد على أساس مقولات عامة يدخل نطاق القيم، و ما يحدد في ضوء مقولات خاصة تدخل في نطاق المعايير وكأنهما نموذجان مختلفان من الموجهات الرمزية للفعل، فالقيم تحدد التفضيلات الاجتماعية والمعايير تحدد الالتزامات الاجتماعية، وعليه تكون القيم هي العنصر العام الذي يحقق الصلة بين الانساق الاجتماعية والانساق الثقافية، بينما تكون المعايير ذات طابع اجتماعي خالص له فعاليته في الحكم على العمليات الاجتماعية في مجالاتها المتعددة الأوجه.ب- فريق يراهما شيئا واحدا لا يمكن الفصل بينهما، فالقيم تتضمن المعايير.

4-القيم والاهتمامات: الاهتمام ميل بسيط أو جاذبية يشعر بها الفرد نحو أشياء معينة، أما القيمة فتتصل بالتفضيلات أي أنها أعم من الأولىكما أن هناك فرقا بينهما من حيث الارتباط أو التخصص المعين، فالهندسة والطب مثلا قد تكون مثار اهتمام بعض الأشخاص، لكنها ليست قيما لأن هذه أعم وأشمل، فالاهتمام أضيق من القيم، لأنه لا يتضمن الحالات المثالية أو الغايات. إضافة إلى أن القيم قد تسمى معيارا، أما الاهتمام فلا، قد لا يتفق مع المعايير، وأنها ملزمة بعكس الاهتمامات التي قد تكون مظهرا من مظاهر القيمة وإن كانت تساعد في توجيه الفعل وتحقيق الذات.

11 الضويحي، مرجع سابق.

12 الدهوي، مرجع سابق، ص 25.

13 سلامة بوشامة « دور منظومة القيم في التنمية السياسية» الحوار المتمدن، العدد 3301 بتاريخ 2011/03/10، ص 2.عن الموقع: www.ahewar.org تاريخ الدخول:2013/05/28. التوقيت:20سا45د

14 فوزية ذياب. القيم والعادات الاجتماعية. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1972، ص 8.

15 محمد عبد العزيز.الأخلاق والقيم. ص 88/87. نقلا عن: حيدر حميد الدهوي.العولمة والقيم:رسالة في طريق ما بعد العولمة وقيمها. دمشق: منشورات دار العلاء،2004. ص 25.

16 الضويحي.» القيم الأخلاقية بين الإسلام والغرب « عن الموقع: org.ssfcm.www تاريخ الدخول:2013/04/20 التوقيت:15سا25د

17 محمد علي جمعة، مرجع سابق، ص 100.

18 نفسه، ص 100.

19 نفسه ص 47.

20 فؤاد علي العاجز، مرجع سابق، ص4 .

21 إسماعيل عبد الفتاح. القيم السياسية في الإسلام. القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2001، ص12.

22 محمد علي جمعة، مرجع سابق، ص 94.

23 ماجد زكي الجلاد، مرجع سابق، ص 21.

24 محمد علي جمعة، مرجع سابق، ص 97/96.

25 مجموعة من المؤلفين. العولمة، مرجع سابق، ص 112.

26 محمد علي جمعة، مرجع سابق، ص 96.

27 فؤاد علي العاجز، مرجع سابق.

28 الدهري، مرجع سابق، ص 33.

29 حواس محمد، نقلا عن: الدهوي، مرجع سابق، ص 33.

30 سالم توفيق النجفي، ندوة العولمةوالمستقبل العربي، بغداد 1999. ص 66/65. نقلا عن: الدهري، ص 31.

31 يحي يحياوي،» صراع القيم.... صراع الحضارات « جريدة العلم، سبتمبر 2004. ص 2.

32 نفسه، ص 3.

33 الدهوي، مرجع سابق، ص 44.

34 يحياوي، مرجع سابق، ص 4.

35 مولود زايد الطبيب. العولمة التماسك المجتمعي في الوطن العربي. بنغازي، المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر 2005. ص175.

36 نقلا عن:سمير خطاب، مرجع سابق، ص 65.

37 نفسه، ص 66.

38 إسماعيل عبد الفتاح، مرجع سابق، ص34.

39 سلامة بوشامة.دور منظومة القيم في التنمية السياسية. عن الموقع المجلة الالكترونية: الحوار المتمدن العدد 3301، 2011.

40 نفسه، ص 39.

41 مولود زايد الطبيب، مرجع سابق، ص 179.

42 يحياوي، مرجع سابق، ص 3.

43 جيلالي بوبكر. العولمة ومظاهرها وتداعياتها نقد وتقييم. الأردن: دار الكتاب الحديث، 2011. ص 40.

44 نفسه، ص 42.

45 دانيال غريسوولد. العولمة وحقوق الإنسان والديمقراطية.ص39-45. المجلة الالكترونية –يو اس ايه. قضايا عالمية تحديات العولمة، فيفري2006، ص41.

46 عبد الوهاب المسيري. العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة. مصر: دار الشروق،2002، ص15. نقلا عن: بودربالة، مرجع سابق، 67.

47 عبد الوهاب المسيري.دراسات معرفية في الحداثة الغربية. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2006، ص 56.

48 أنس حبيب، « قراءة معاصرة في العلمانية وجذورها التاريخية» مجلة المعرفة، السنة 35، العدد 395، أوت 1996،

ص 67/66.

49 المسيري، دراسات معرفية، مرجع سابق، ص 72.

50 مكان العمل المتغير مقابلة مع دانيال بينك.ص20-24.في المجلة الالكترونية-يو اس أيه- قضايا عالمية تحديات العولمة، فيفري2006، ص24.

51 المسيري، دراسات معرفية، مرجع سابق، ص75.

52 المسيري، دراسات معرفية، مرجع سابق، ص 76.

*يقع بين الأفراد والدولة ويتكون من مجموعات منظمة أو غير منظمة ومن أفراد يتفاعلون اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا وينظمون بقواعد رسمية وغير رسمية، ومنظماته هي الجمعيات التي ينظم المجتمع نفسه حولها طوعاوتشمل: النقابات العمالية والأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية ومراكز البحوث والمؤسسات الأكاديمية.

** المشاريع الخاصة غير المملوكة من الدولة في قطاعات الصناعة والتجارة والزراعة والخدمات كالمصارف الخاصة ووسائل الإعلام.

53 إن المفاهيم المختلفة للتنمية والتي ظهرت تباعا منذ الستينيات، ترتكز على عدة مسلمات:1-غلبة الطابع المادي على الحياة الإنسانية، حيث تقاس مستويات التنمية بالمؤشرات المادية. 2-نفي وجود مصدر للمعرفة مستقل عن المصدر البشري المبني على الواقع المشاهد والمحسوس أي إسقاط فكرة الخالق من دائرة الاعتبارات العلمية. وهي صفة تتعلق بمقومات الروح العلمية عند الغرب. 3-إنّ تطور المجتمعات البشرية يسير في خط متصاعد يتكون من مراحل متتابعة كل مرحلة أعلى من سابقتها، وذلك انطلاقا من اعتبار المجتمع الغربي نموذجا للمجتمعات الأخرى ويجب عليها محاولة اللحاق به.

54 * أي الانتقال من الرأسمال البشري إلى الرأسمال الاجتماعي

54 محمد خليفة مداخلي.» إشكالية التنمية والحكم الراشد في الجزائر « المقدم إلى الملتقى الوطني حول التنمية المحلية والحكم الراشد، جامعة معسكر أفريل 2005عن الموقع: www. univ-chlef.dz/uhbc/séminaires.../com_ dic_2008_4.pdf

55 55فؤاد علي العاجز، مرجع سابق.

56 في كتاب له بعنوان: أطفال الحرية

57 أولريش بك، ما هي العولمة؟ ترجمة أبو العيد دودو، ط2، بيروت: دار الجمل، 2012، ص 29.

الصلات العلمية للدولة الأيوبية مع بلاد المغرب والأندلس خلال القرنين 6-7هـ/12-13م

د.مروان بن شوش
أستاذ محاضر-أ-
المدرسة العليا للأساتذة-بوزريعة

Résumé

Cet article propose les efforts ayyoubides dans la vie scientifique dans Lorient durant 6-7siecle dehijra, et le rôle de l'état ayyoubide pour animer les relations scientifique entre le Maghreb et L'andalouse .L'état Ayyoubide attirait les savants et leurs donnait les conditions favorables, et il fondait Les établissements scientifiques, ainsi ces efforts renforçaient les relations entre Lorient et le Maghreb

الكلمات المفتاحية ::الدولة الأيوبية،الصلات العلمية، الحياة العلمية،المشرق الإسلامي،المغرب والأندلس.

الملخص

يتناول هذا المقال الصلات العلمية التي كانت بين الدولة الأيوبية في المشرق الإسلامي وبلاد المغرب والأندلس خلال القرنين 6-7هـ/12-13م،ومدى مساهمات السلاطين والأمراء في تمتين تلك الصلات،وذلك بجلبهم للعلماء،وتوفير لهم الظروف المناسبة،وتمكينهم من نشرعلمهم،وما نتج عن هذه الصلات من كثرة الرحلات،وتبادل الخبرات،وتوثق العلاقات بين المشرق والمغرب.

تقديم:

تُعد الصلات العلمية بين بلاد المشرق والغرب الإسلامي من القضايا المهمة في التاريخ الإسلامي الوسيط لكونها تُجلي الأواصر الموجودة بين شعوب العالم الإسلامي، والدعائم القائمة عليها، وجسور التواصل فيما بينهم باعتبار أن للعالم الإسلامي مقومات وخصائص حضارية جعلته أمة واحدة رغم اختلاف المجال الجغرافي والعرق البشري.وإن الصلات العلمية هي إحدى المظاهر التي تبرز التواصل الحضاري بين المشرق وبلاد الغرب الإسلامي، ولهذا سنحاول في هذا في هذا المقال تسليط الضوء على هذا الجانب المهم ونخصص مجال دراستنا لهذه الصلات ومظاهرها في عهد الدولة الأيوبية.وقبل التطرق إلى الصلات العلمية للدولة الأيوبية يقتضي منا المقام الإشارة إلى نشأة هذه الدولة والظروف السياسية التي أحاطت بها، ثم إبراز مدى اهتمام هذه الدولة بالحياة العلمية.

1-نشأة الدولة الأيوبية:

تميزت أوضاع المشرق الإسلامي خلال القرن الخامس الهجري السادس الحادي عشر الميلادي بالتمزق الداخلي، والصراعات التي كانت عاملاً لانتصار الصليبيين في الحملة الأولى، وتمكنهم من تأسيس إمارات لهم في الرها، وأنطاكية، وطرابلس، فضلا عن مملكة بيت المقدس.وأمام هذه الظروف لم يستسلم المسلمون للخطر الذي حل بهم، إذ ظهرت حركة الجهاد التي أدت إلى ظهور جبهة إسلامية موحدة، كان من أبرز روادها الأوائل عماد الدين زنكي (ت.541ه/1146م)، ثم ابنه نورالدين محمود(ت.569ه/1173م).وتجلت جهود الرجلين في توحيد القوى الإسلامية المشتتة بين نهري النيل والفرات، ليتمكن المسلمون بعد ذلك من مواجهة الخطر الخارجي، وفي هذه الفترة ظهر الأيوبيون في بلاد المشرق الإسلامي، [1]وهم ينتسبون إلى أيوب بن شاذي من بلدة دوين[2]، وجميع أهل ذلك البلد من الأكراد الروادية أحد بطون الهذبانية من بلد دُوين في آخر أذربيجان من جهة آران.وذكر ابن خلكان(ت.681ه/1282م) في نسب السلطان صلاح الدين الأيوبي (ت.589ه/1193م) أن أهل التاريخ اتفقوا على أن أباه، وأهله من دوين[3]. غيرأن بعض الأيوبيين حاولوا أن يبتعدوا عن الأصل الكردي، وينتسبوا إلى العنصر العربي بعامة وبنسل بني أمية بخاصة، فأنكروا نسبتهم إلى الأكراد وقالوا: «إنما نحن عرب نزلنا عند الأكراد وتزوجنا منهم»[4]. ويبدوا أن الإنتساب إلى الجنس العربي نشأ بعد قيام الدولة الأيوبية، ففي رواية لابن أبي طيء (ت.630 ه /1233 م)[5]أن المعز بن أيوب ملك اليمن (ت. 598ه/1201م)[6] ادّعى أنه من بني أمية، وعزم على إعادة الخلافة لبني أمية، فاتّخذ لنفسه لقب الخليفة لإضفاء الشرعية على حكمه[7].ولكن صلاح الدين أنكر هذا النسب العربي[8]، ويذكر ابن ثغري بردي (ت. 874ه/1469م) أن أصل نجم الدين أيوب وأخيه أسد الدين شيركوه من دوين وهي بلدة صغيرة ثم يستدرك قائلا :«وقيل من الأكراد الروادية وهو الأصح»[9].ولعل وجود بلدتين باسم دوين، واحدة في أرمينية وأخرى في أُستوا من إقليم نيسابور في بلاد فارس هوالذي أدى إلى هذا التضارب[10].وفي هذا الصدد يعلّق المقريزي (ت.845ه/1441م) على محاولة بعض الأيوبيين الإنعتاق من الأصل الكردي والإدعاء بالنسب العربي بقوله:«وهذه أقوال الفقهاء لهم ممن أراد الحضوة لديهم لما صار الملك إليهم[11].

ومن خلال هذه المعطيات التاريخية يتضح جليا أن الأيوبيين ليسوعربا بالدّم والجنس والأصل، ولكنهم مسلمون دافعوا عن العالم الإسلامي، وحموه من تحديات الخطر الصليبي.